



تشكلت المحكمة الاتحادية العليا بتاريخ ٢٧/٢/٢٠٢٤ برئاسة القاضي السيد جاسم محمد عبود وعضوية القضاة السادة سمير عباس محمد وغالب عامر شنين وحيدر جابر عبد وحيدر علي نوري وخلف أحمد رجب وأيوب عباس صالح وعبد الرحمن سليمان علي وديار محمد علي المأذونين بالقضاء باسم الشعب وأصدرت قرارها الآتي:

المدعيان: فاضل كريم طارش بازي وعلي حسين طارش بازي/ وكيلهما المحامي - حسن سعد حمود الموسوي.  
المدعى عليه: رئيس مجلس النواب/ إضافة لوظيفته - وكيلاه الموظفان الحقوقيان سامان محسن إبراهيم وأسيل سمير رحمن.

الادعاء:

ادعى المدعيان بوساطة وكيلهما بأنه سبق وأن صودر عقار مورثيهم المرقم (٢) مقاطعة ٢٦ الهورة والشمریات والبالغة مساحته ١٥٠ دونم والواقع في قضاء علي الغربي/ محافظة ميسان) وسجل باسم وزارة المالية، وبعدها سُجِّل ملكاً لبلدية علي الغربي، وذلك بموجب أحكام القانون رقم (٨٠ لسنة ١٩٧٠) من دون تعويض أو مقابل معين وهو خالٍ ولم يستغل من أي جهة عامة لغاية الآن، وإن التسجيل والمصادرة ألحقت بهما ضرراً جسيماً وحرمتها ملكية العقار منذ سنوات مما يتنافى مع الدستور العراقي لسنة ٢٠٠٥ في المادة (٢٣/أولاً وثانياً) منه، لذا طلب المدعيان من هذه المحكمة الحكم بعدم دستورية ومشروعية قانون رقم (٨٠) لسنة ١٩٧٠، وإلغائه ليتسنى لهما تسجيل العقار والانتفاع منه، وتحميل المدعى عليه الرسوم والمصاريف القضائية وأتعاب المحاماة، وبعد تسجيل الدعوى لدى هذه المحكمة بالعدد (٤٨/ اتحادية / ٢٠٢٤) واستيفاء الرسم القانوني عنها، وتبليغ المدعى عليه بعريضتها ومستنداتها وفقاً للمادة (٢١/ أولاً وثانياً) من النظام الداخلي للمحكمة الاتحادية العليا رقم (١) لسنة ٢٠٢٢، أجاب وكيله باللانحة الجوابية المؤرخة ١٤/٢/٢٠٢٤ خلاصتها: أن القانون - محل الطعن من التشريعات النافذة استناداً لأحكام المادة (١٣٠) من دستور جمهورية العراق لسنة ٢٠٠٥، التي تنص على أن (تبقى التشريعات النافذة معمولاً بها، ما لم تلغ أو تعدل، وفقاً لأحكام هذا الدستور)، ويعد خياراً تشريعياً لا يخالف أية مادة من مواد الدستور، الذي أجاز نزع الملكية لأغراض المنفعة العامة حيث نصت المادة (٢٣/ثانياً) منه، على أنه (لا يجوز نزع الملكية إلا لأغراض المنفعة العامة مقابل تعويض عادل، وينظم ذلك بقانون) وقد أهمل المدعيان حقهما في المطالبة بتعويض أو مقابل معين عن العقار المصادر العائد لهما، حيث إن القانون المطعون بدستوريته لم يمنع المطالبة بالتعويض بالبدل النقدي أو قطعة أرض أخرى، وإن وجد المدعيان أنهما قد غُبنَا من القانون موضوع الدعوى - فإن عليهما الرجوع إلى قانون هيئة دعاوى الملكية الذي ما يزال نافذاً، لذا طلبا رد دعوى المدعيين وتحميلهما الرسوم القضائية والمصاريف وأتعاب المحاماة، وبعد استكمال الإجراءات التي يتطلبها النظام الداخلي للمحكمة حدد موعد لنظر الدعوى من دون مرافعة وفقاً للمادة (٢١/ثالثاً) منه، وفيه تشكلت المحكمة وبوشر بنظر الدعوى، دققت المحكمة طلبات المدعيين وأسانيدهما ودفعوك وكيله المدعى عليه، وبعد أن أكملت المحكمة تدقيقاتها أفهم ختام المحضر، وأصدرت قرار الحكم الآتي:

الرئيس  
جاسم محمد عبود



قرار الحكم:

لدى التدقيق المداولة من المحكمة الاتحادية العليا وجد أن المدعين كل من فاضل كريم طارش وعلي حسين طارش قد طعنا وطلبوا الحكم بعدم دستورية ومشروعية قانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٧٠ (قانون تملك الأراضي الأميرية الواقعة ضمن حدود البلدية الى الوحدات الإدارية - البلديات) ليتنسى لهما تسجيل، والانتفاع من العقار المرقم (٢/ مقاطعة ٢٦ الهورة والشمرات) والبالغة مساحته ١٥٠ دونم، والواقع في قضاء علي الغربي محافظة ميسان، وقرار هذه المحكمة المؤرخ في ٢٠٢٤/٢/١٤، بنظر الدعوى دون مرافعة استناداً للمادة (٢١/ثالثاً) من النظام الداخلي لهذه المحكمة رقم (١) لسنة ٢٠٢٢، ولإطلاع المحكمة على لائحة وكلي المدعى عليه المؤرخة في ٢٠٢٤/٢/١٤، وللذين طلبوا رد الدعوى للأسباب الواردة فيها تفصيلاً حيث تبين من الأسباب الموجبة لتشريع القانون بأنه شرع بغية تمكين بلديات العراق من تنفيذ تصاميم المدن الأساسية وإعطائها المجال للقيام بمشاريعها العمرانية المتزايدة وإيجاد موارد جديدة لتغطية تلك المشاريع ودعم ميزانياتها للوصول الى الغاية المنشودة في تقديم أكبر الخدمات العامة الى المواطنين، وبما أن المادة (٢٣/ ثانياً) من الدستور نصت على أن (لا يجوز نزع الملكية إلا لأغراض المنفعة العامة مقابل تعويض عادل وينظم ذلك بقانون)، وبما أن القانون المطعون بعدم دستوريته لم يمنع المطالبة بالتعويض بالبدل النقدي أو قطعة أرض أخرى، ولعدم وجود مخالفة دستورية للقرار المطعون بعدم دستوريته لأية مادة من مواد الدستور عليه قررت المحكمة الاتحادية العليا الحكم بما يأتي:

أولاً: رد دعوى المدعين فاضل كريم طارش بازي وعلي حسين طارش بازي؛ لعدم وجود مخالفة دستورية.

ثانياً: تحميل المدعين الرسوم والمصاريف وأتعاب محاماة وكلي المدعى عليه رئيس مجلس النواب/ إضافة لوظيفته كل من الموظفين القانونيين سامان محسن ابراهيم وأسيل سمير رحمن مبلغاً قدره مائة ألف دينار توزع وفقاً للقانون، وصدر الحكم بالاتفاق استناداً لأحكام المادتين (٩٣ و ٩٤) من دستور جمهورية العراق لسنة ٢٠٠٥، والمادتين (٤ و ٥/ثانياً) من قانون المحكمة الاتحادية العليا رقم (٣٠) لسنة ٢٠٠٥ المعدل بالقانون رقم (٢٥) لسنة ٢٠٢١ باتاً ملزماً للسلطات كافة وحرر في الجلسة المؤرخة في ١٦/شعبان/١٤٤٥ هجرية الموافق ٢٠٢٤/٢/٢٧ ميلادية.

القاضي

جاسم محمد عبود

رئيس المحكمة الاتحادية العليا